

التجارة الدولية من منظور كويتي وعربي^(١)

إنه ليشرفني أن أدعى من جانب "نقابة التجار العالميين" لإلقاء محاضرة الخطابة السنوية، وإنني لسعيد للفرصة التي سنحت لي لكي أعبر لكم عن آرائنا في الكويت والعالم العربي بشأن التجارة الدولية.

وعلى الرغم من أنني لست خبيراً في التفاصيل الفنية للتجارة العالمية، ولكنني ككويتي وكمسؤول في البنك المركزي، فإن موضوع التجارة لا يفارق تفكيري أبداً. إن التجارة والتمويل مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وفي عالمنا المعاصر يكادان يحددان ميزان مدفوعات الدولة، وبالتالي أوضاعها الاقتصادية.

إن هذه الأيام بالغة الأهمية وحاسمة بالنسبة لبلدي، حيث من المؤكد أن يكون لنتائج الجهود الحالية لفرض الشرعية الدولية في الكويت أثر في تدفق السلع والخدمات بين منطقتنا وباقي دول العالم.

وكما تعلمون، فإن المناقشات الدولية حول نظام التجارة العالمي قد وصلت إلى مرحلة حاسمة في السنوات الأخيرة، وتعكس الموضوعات التي تثار تحت مظلة محادثات الجات (منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة). وثمة اختلاف بين الدول الأقل نمواً والدول الصناعية بشأن القدرة على الوصول إلى الأسواق. ونحن نلمس أهمية هذا الخلاف في تكراره في معظم المحافل الاقتصادية الإقليمية والدولية. ففي السنوات الراهنة، أصبحت موضوعات التجارة الحرة، والحماية، ودعم الصادرات من نقاط الخلاف الرئيسية بين الدول الصناعية الرائدة. إن نمو التجارة، واختلالات الحساب الجاري بين الاقتصادات الرئيسية، إضافة إلى

(1) أُلقيت في ٢٢ يناير ١٩٩١ في لندن، المملكة المتحدة، بمناسبة المحاضرة السنوية لنقابة تجار العالم.

التحولات في اتجاهات البطالة، قد ساهم في إحياء موضوع التجارة كمسألة خلافية بين هذه الاقتصادات.

إن الميزة النسبية للدول في العصر الحديث تتعدى هبات الموارد الطبيعية. فالإنجازات التكنولوجية، إلى جانب العوامل الأخرى كتنظيم العلاقات بين إدارة كل من الإنتاج والعمل، قد ساهمت في التحولات متوسطة وطويلة الأجل التي شهدتها تدفق السلع والخدمات بين الدول. إن هذه العوامل ذاتها ساهمت في حدوث استقطاب في العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والدول الأقل تطوراً، أي بين الشمال والجنوب. وقد انعكس هذا الاستقطاب في تركيز اقتصادات الجنوب على استخراج وتصدير المواد الأولية، بينما ركزت اقتصادات الشمال على تصدير السلع المصنعة، إضافة إلى التركيز، في إشارة مثيرة للقلق، على تصدير الغذاء إلى الدول الأقل تطوراً.

وبالرغم من الاختلافات بشأن تدفق التجارة، إلا أن قيمة إجمالي صادرات الدول الصناعية ازدادت بتسارع خلال السنوات القليلة الماضية من ١٢٣٦ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ لتجاوز ألفي بليون في عام ١٩٨٩، أي زيادة بنسبة بلغت ٦١% في غضون خمسة أعوام. وقد ازدادت قيمة إجمالي واردات الدول الصناعية خلال الفترة المذكورة بما نسبته ٦٥%، وذلك من ١٢٨٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٢١٢١ بليوناً لعام ١٩٨٩. ولا شك في أن تطورات أسعار الصرف، وظهور دول جديدة أكثر جرأة في مجالات التصدير في شرق آسيا قد ساهم في هذا النمو الحاصل في واردات الدول الصناعية. ويرجع النمو المستمر والملاحظ في الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي أساساً إلى زيادة حجم التجارة الدولية. ولكن حدثت تحولات ملموسة في الموازين التجارية، والحسابات الجارية للاقتصادات الرئيسية، لاسيما الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، بمعنى أن جذور اختلالات موازين المدفوعات

الدولية قد انتقلت من الدول المصدرة للنفط خلال عقد السبعينيات إلى التحولات في تدفق السلع المصنعة بين الدول الصناعية خلال عقد الثمانينيات، ومقابل هذه الاختلالات التجارية، حدثت ثمة تحولات في تدفق رؤوس الأموال بين الدول خلال العقد الماضي.

لقد استطاعت العديد من الدول النامية، خصوصاً في آسيا، الابتعاد عن اتجاه التركيز على تصدير المواد الأولية، وأصبحت دولاً هامة في تصدير السلع المصنعة، وهذه الدول هي من البلدان التي تتجه لتبني سياسات اقتصاد السوق والاستفادة من ميزتها النسبية في مجال تنظيم الإنتاج، والتنافس في خفض التكاليف مثل كوريا الجنوبية، وتايوان. كما ساهمت عوامل مثل سياسات أسعار الصرف وسياسات الاستيراد في نمو صادرات هذه الدول.

إن الفترة الزمنية الطويلة للنمو الملموس في الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي انعكست في نمو الفائض التجاري لمجموعات متعددة من الدول الأقل تطوراً، وبخاصة في الشرق الأوسط والنصف الغربي من الكرة الأرضية. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الفائض التجاري لهذه الدول بصورة ملحوظة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، رغم استمرار هذه الدول في تحقيق عجز كبير في ميزان خدماتها مع باقي دول العالم.

وقد حدث تحول آخر في التجارة العالمية وذلك في تركيبة عملات التجارة، حيث زاد الدولار الأمريكي من دوره في تمويل التجارة خلال العقود القليلة الماضية ليصبح العملة السائدة. وبالطبع، فإن استخدام الدولار الأمريكي كوحدة لتسعير وتقييم النفط الخام وكأداة للسداد الفعلي لمعاملات النفط قد عزز دوره في تمويل التجارة.

التجارة والعالم العربي:

لقد اعتمد العالم العربي بدرجة كبيرة على التجارة على مدى تاريخه. فخلال الفترات الزمنية المختلفة كان مزيج من تخصيص الموارد ودرجة التنمية الاقتصادية يضمن دوراً هاماً للتجارة الخارجية في التاريخ الاقتصادي لمنطقتنا. ويمكن تحديد أربعة عوامل رئيسية لذلك:

أولاً: تعتبر منطقتنا جسراً يربط بين ثلاث قارات كبرى، هي أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وطبيعي أن تمثل أحد أهم مسالك التجارة في التاريخ.

ثانياً: كانت منطقتنا، خلال فترة زمنية معينة في التاريخ، تعتبر الجزء المتطور من العالم. ولذلك فإن العديد من السلع المصنعة خلال تلك الفترة كانت تصدر من العالم العربي إلى باقي أجزاء العالم.

ثالثاً: في التاريخ المعاصر، لعبت الجغرافيا والموارد الطبيعية لمنطقتنا دوراً هاماً في التجارة الدولية. وبالطبع، فإن النفط يعتبر أهم الموارد الطبيعية في المنطقة، في حين أن قناة السويس تمثل المثال الأوضح على أهمية منطقتنا الجغرافية للاقتصاد العالمي.

رابعاً: من العوامل الهامة في هذا الصدد أعراف التجارة الحرة والتقاليد بشأنها، والتمسك باقتصاد يعتمد على قوى السوق من غير تدخل، وذلك على مدى تاريخ معظم الدول العربية. ويتمثل أحد الخصائص غير العادية لتجارتنا الإقليمية في أن تجارتنا الخارجية كانت تتم غالباً مع العالم الخارجي، بينما شكلت التجارة العربية البينية جزءاً طفيفاً من إجمالي تجارة الدول العربية. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز قيمة صادرات التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة ما تتراوح نسبته بين ٦% و ٧% من قيمة إجمالي صادرات الدول العربية. بينما بلغت قيمة واردات التجارة البينية في عام ١٩٨٥ ما نسبته ٨,٤% كحد أقصى من قيمة إجمالي الواردات.

إن مثل هذا الاختلال ينجم أساساً من تخصيص الموارد والتوزيع السلعي في منطقتنا. وإن النشاط الاقتصادي الإقليمي يتركز في الخدمات، واستخراج المواد الأولية، وصناعات تعتمد على تكنولوجيا غير متقدمة، بينما تتم تلبية الطلب على السلع المصنعة، وبعض المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الدول الصناعية.

ويمكننا تصنيف الدول العربية إلى أربع مجموعات تجارية رئيسية: الأولى، الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - والتي منها الكويت - وتمثل أكثر الاقتصادات انفتاحاً واعتماداً على التجارة في العالم العربي. إن خصائص الأسواق الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي ونمط الموارد الطبيعية المتاحة، إضافة إلى الالتزام بالأسواق المفتوحة والذي يعود إلى التاريخ الماضي، قد جعل منطقتنا من أشد أنصار فكرة التجارة الحرة.

لقد كانت صادرات دول هذه المجموعة غير مستقرة على مدى العقدين السابقين، نتيجة التحولات في الطلب العالمي على صادراتنا من النفط الخام، والتغيرات في أسعاره. كما حاولت بعض الدول الأعضاء في هذه المجموعة، ومنها الكويت، تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، والتوسع الأفقي للنشاط النفطي في مختلف أجزاء العالم.

والمجموعة الثانية، تمثل الدول العربية الشمالية، وتشمل كلا من سوريا، ولبنان، والأردن والعراق، وإلى حد ما مصر. وتتميز هذه المجموعة بارتفاع عدد السكان ومستويات معتدلة من متوسط دخل الفرد. وقد اتجهت درجة انفتاح هذه الاقتصادات نحو التقلص خلال العقدين الماضيين بسبب بعض عناصر التخطيط المركزي فيها. أما المجموعة الثالثة، فتعبر عن دول الدخل المنخفض في جنوب شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا. وتتميز هذه الدول بانخفاض مستويات الدخل فيها خلال السنوات الأخيرة بسبب الهيمنة الحكومية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتجارية. والمجموعة الرابعة التي تتكون من الدول العربية في شمال أفريقيا، لها

علاقات تجارية قوية تقليدية مع دول أوروبا الجنوبية، وعلاقات تجارية لا تذكر مع باقي العالم العربي.

وعلى الرغم من أن صغر حجم التجارة العربية البينية له علاقة بتخصيص الموارد ودرجة التنمية، إلا أنه من الثابت كذلك أنه لم تبذل جهود حقيقية في الماضي لتشجيع مثل هذه التجارة. وخلال العامين الماضيين، عملت المؤسسات المالية العربية، وبخاصة صندوق النقد العربي، مع البنوك المركزية العربية، لتطوير ترتيبات لتسهيل تمويل التجارة العربية البينية. إنني أعتقد أن مثل هذه الجهود مفيدة جداً في الحالات التي تكون المقومات الاقتصادية الأساسية قادرة على أن تساعد في تعزيز التجارة العربية البينية، وعندما تكون ثمة حاجة لإزالة المعوقات المالية. ولكن جميع الدول العربية ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية، وتميل إلى تمويل هذه الواردات من خلال صادرات من المواد الأولية وبعض الخدمات.

التجارة من منظور كويتي:

لقد كانت التجارة الخارجية دائماً عنصراً هاماً في الحياة الاقتصادية للكويت. ففي عصر ما قبل النفط برزت الكويت كمركز تجاري إقليمي بناء على موقعها الجغرافي وأسطولها الضخم من السفن التجارية وسفن الغوص على اللؤلؤ. وجاءت فترة الحرب العالمية الثانية لتؤدي إلى انقطاع طويل في الحركة التجارية. ولكن بدء صادرات النفط في عام ١٩٤٧ قد غير بصورة جذرية هيكل التجارة الخارجية الكويتية، والاقتصاد المحلي ككل. في جانب الصادرات، أصبح النفط مهيمناً منذ ذلك الحين، ويشكل نحو ٩٠% من إجمالي قيمة الصادرات. وقد أوجدت تجارة النفط ظروفاً غيرت من هيكل واردات الكويت، حيث أدى ارتفاع الإيرادات من النفط إلى ازدهار اقتصادي، وارتفاع القوة الشرائية الاستهلاكية، واندفاع نحو بناء بنية تحتية مناسبة

للتنمية. ونتيجة لذلك، ارتفع الطلب على كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية بصورة متسارعة.

وفي الأعوام الأخيرة، تركزت التجارة الخارجية للكويت على ثلاث مناطق جغرافية: أوروبا، وآسيا، وأمريكا الشمالية. وقد كانت التجارة مع الدول العربية محدودة نتيجة للعوامل التي ذكرتها سابقاً، فقد انخفضت قيمة إجمالي واردات السلع والخدمات بصورة مستمرة منذ مطلع الثمانينيات، ولكنها أخذت في الارتفاع ثانية بعد عام ١٩٨٧. ويقدر أنها بلغت ما يزيد عن ٢٣ بليون دولار خلال عام ١٩٨٩، مقارنة بنحو ١٩,٨ بليوناً لعام ١٩٨٧.

وتعكس أهمية الدولار الأمريكي في تمويل الواردات الكويتية حصته في التجارة العالمية، حيث بلغت نحو ٦٠% من إجمالي تجارة الكويت، وكذلك فالدولار الأمريكي يعتبر العملة السائدة في حصيلة صادراتنا.

وإجمالاً، فإن التجارة الخارجية تعتبر شريان الحياة للكويت، فقد بلغت نسبة صادراتنا إلى الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٩ نحو ٣٦%، بينما بلغت نسبة وارداتنا إلى الناتج القومي الإجمالي نحو ٢٠%. كما بلغ متوسط نصيب الفرد في واردات السلع والخدمات خلال عام ١٩٨٩ ما يزيد عن ١٢١٠٠ دولار أمريكي، ويشير ذلك إلى القوة الشرائية للسكان التي يعكسها متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي والبالغ ١٤٨٠٠ دولار أمريكي للعام ذاته. ويمكن وضع متوسط نصيب الفرد في الواردات لدينا من منظور أفضل، إذا ما قورن بالمتوسط ذاته في دول أخرى، حيث يبلغ - على سبيل المثال - ٤٩٨٧ دولاراً أمريكياً للمملكة المتحدة، و ١٥٣٤ دولاراً لكوريا الجنوبية، وذلك في عام ١٩٨٩.

وكانت الكويت قد بدأت، قبل الغزو العراقي الغاشم، باتخاذ خطوات لتنشيط دورها كمركز إقليمي تجاري ومالي. وفيما يتعلق بالقطاع التجاري، فقد أعلن في بداية عام ١٩٩٠ عن

إجراءات لتسهيل نشاط الواردات وإعادة التصدير. كما كانت الدراسات بشأن إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي في الكويت مستمرة حتى فصل الصيف الماضي.

وكما تعلمون، فإن الغزو العراقي الغاشم وما تبعه من احتلال أدى إلى توقف فوري للتجارة الخارجية للكويت. وحدثت هناك أضرار ملموسة للموانئ والبنية التحتية للتخزين، على الرغم من أن المدى الفعلي لهذه الأضرار غير معلوم. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بعض الاختناقات خلال الفترة التالية لاستعادة الكويت. وأخذاً في الاعتبار تلك الحاجة إلى إعادة الإعمار وإعادة التزويد الفوري لمتطلبات السكان، فإننا نتوقع أن تخطى تسهيلات الموانئ والتخزين بأولوية برامج إعادة البناء.

كما أعتقد أن الأضرار الجسيمة التي لحقت بينيتنا الأساسية ستؤدي إلى حدوث تحول في نمط وارداتنا خلال الفترة القادمة. وسيكون ثمة تركيز أكبر على السلع الرأسمالية، وقطع الغيار، والآلات والمعدات، كما ستكون الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية تدريجية نسبياً، ومتوافقة مع عودة السكان إلى البلاد، وازدياد القوة الشرائية مع التوسع في الأنشطة المحلية.

وبالرغم من ذلك، فهناك عدد من العوامل الثابتة التي تضمن سرعة استعادة الكويت لدورها التقليدي كمركز تجاري ومالي إقليمي، رغم التوقف الحالي في التجارة الخارجية. ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي:

أولاً: كانت الكويت وستبقى من اقتصادات الفائض. وبالرغم من أن فائضنا التجاري قد انخفض في الثمانينيات ليصل في عام ١٩٨٦ إلى ١,٩٨ بليون دولار، فإن تقديراتنا تشير إلى ارتفاعه ليلعب في عام ١٩٨٩ نحو ٤,٩ بلايين.

ثانياً: تحتفظ الكويت بتقاليد عريقة وثابتة في مجال الاقتصاد الحر، وقيود طفيفة على حركة التجارة الخارجية. وستستمر هذه التقاليد بالتأكيد، حيث سيؤدي الانفتاح المعتاد، وتنافسية اقتصادنا إلى تعزيز التجارة في المستقبل القريب.

ثالثاً: تراكمت لدى القطاع الخاص الكويتي خلال العقود الزمنية السابقة خبرات متعددة في مجالات التجارة والتمويل، تمتد جذورها إلى فترة ما قبل النفط. كما أن وارداتنا لم تقم على تلبية الطلب المحلي فحسب، بل كان لنا نشاط ملحوظ في مجال إعادة التصدير إلى الدول المجاورة. وستكون هذه الخبرة مفيدة في مرحلة ما بعد إعادة البناء.

ونحن على ثقة بأن التزامنا بحرية التجارة الدولية سيستمر في المستقبل. وأن علاقتنا التجارية والمالية القوية مع باقي دول العالم ستعود إلى سابق عهدها بما ينفع جميع الأطراف، إلا أن أحداث الأشهر القليلة الماضية، قد قوضت الاستقرار في منطقتنا ككل على نحو خطير. ونحن نعلم أن الاستقرار هو الأكثر أهمية في خلق الظروف المناسبة لنمو التجارة والتمويل المرتبطين معاً ارتباطاً وثيقاً. وبناء على ذلك، فإنه من الأهمية بمكان ضمان أن يسود الاستقرار مستقبلاً في الخليج والعالم العربي. إن مثل هذا الاستقرار سيعتمد على التعاون الوثيق بين دول المنطقة ودعم المجتمع الدولي.